التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب

د.وهيبة عبد الرحيم ط/د.الزهراء أوقاسم

المركز الجامعي تمنراست

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل التي ساعدت في استيعاب الدول الخليجية لقطاع التكنولوجيا المالية كونه قطاع حديث يمس بشكل مباشر قطاع الخدمات المالية، والمشاريع المتعددة التي تبنتها في إطار ذلك على غرار باقي الدول العربية التي منها لم ينتشر فيها بعد مصطلح التكنولوجيا المالية وغير مفهوم المعالم، في حين لا يزال الجدال مستمرا حول التكنولوجيا المالية كقطاع دخيل غير مقنن ومنافستها للمؤسسات المالية التقليدية وأهم المخاطر التي يحملها، ومن أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث أن التطور التكنولوجي الذي تشهده الدول الخليجية في مجال الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية والاستراتيجيات المستقبلية التي وضعتها هذه الدول للتنويع الاقتصادي بعد الازمة النفطية الاخيرة، ما جعلها تشجع على قيام التكنولوجيا المالية في اقتصادياتها، كذلك طريقة الاستيعاب هذه جاءت مصاحبة لبيئة تنظيمية مقننة بموافقة حكومية وهي الطريقة الصحيحة التي تستبعد مخاطر التكنولوجيا المالية.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، عوامل الانتشار بدول الخليج، المشاريع القائمة.

Abstract:

This study aims to study the factors that helped to absorb the Gulf countries to the financial technology sector as it is a modern sector that directly affects the financial services sector and the various projects adopted by it in the framework of that, like other Arab countries where the term of financial technology has not yet spread. While the debate is still ongoing about financial technology as an informal sector is not codified and rival to conventional financial institutions and the most important risks it holds, and the most important findings of this research that the technological development witnessed by the Gulf countries in the field of electronic payment and Electronic Commerce and The future strategies developed by these countries for economic diversification after the recent oil crisis, encouraged them to create financial technology in their economies. This method of assimilation was accompanied by a regulatory environment with government approval, the correct way to exclude the risks of financial technology.

Key words: financial technology, proliferation factors in the Gulf, existing projects.

مقدمة:

في الآونة الأخيرة يشهد القطاع المالي ظهور الكثير من المجالات التي تهتم بالخدمات المالية بطريقة مختلفة عن الطرق التي عهدناها، فالتكنولوجيا المالية بمجالاتها المتعددة تعتبر أحدث مراحل التطور

لقطاع الخدمات المالية فهي تمزج أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا من تقنيات وتستخدمها في القطاع المالي، لينتج عنه تقديم الخدمات المالية بوجه جديد تكنولوجي يتميز بالمرونة والسرعة وقلة التكلفة، فأصبحت القروض تُمنح عبر الخط؛ والعملات رقمية تُنتجها تطبيقات وبرامج حاسوبية؛ والاستشارة تُقدم للعملاء بطريقة آلية؛ والتأمين عبر مواقع الكترونية؛ والمعاملات تتم بطريقة لامركزية عبر سلسلة الكتل Blochain....الخ.

هذا التطور والتغير الذي يشهده قطاع الخدمات ممزوج بالترحيب والتريث، فمن جهة شهد قطاع التكنولوجيا ظهور شركات ناشئة والتي يشهد عددها تطورا مستمرا، وتشجيع من قبل العملاء الذي أقبلوا على هذا النوع من الخدمات، وتمويلا ضخما من قبل أكبر المؤسسات العالمية شهرة مثل: google وfacebook، ومن جهة أخرى شهد القطاع تحذيرا وجدلا بشأنه لكونه حديث النشأة ويطرح قضايا قانونية وتنظيمية كما يُعتبر منافسا للمؤسسات المالية مما خلق نوع من التخوف ورسم للاستراتيجيات المستقبلية للقطاع المالي، فالجدل لا يزال قائم وتتناوله مختلف المؤسسات والهيئات العالمية.

هذا التطور والنقاش حول التكنولوجيا المالية قائم بين مختلف الدول المتقدمة التي تشهد موجة من المؤسسات الناشئة ورواد الاعمال الذين استقطبهم القطاع ويرغبون الاستثمار فيه، كما انتقلت الموجة إلى الدول الخليجية على غرار باقي الدول العربية، حيث سايرت هذا التطور بسرعة وشجعت المؤسسات ورواد الاعمال على الاستثمار فيه، كما نظمت معظم الدول الخليجية مسرعات للاعمال في التكنولوجيا المالية وتشكلت عدة مؤسسات ناشئة وبادئة للعمل في إطار ذلك، في حين نجد باقي الدول العربية غافلة تماما عن هذا التطور ولم ينتشر بعد مصطلح التكنولوجيا المالية وغير مفهوم المضمون والمعالم كالجزائر.

أهمية الموضوع: تتجلى أهمية موضوع هذه الدراسة في أهمية قطاع التكنولوجيا المالية بمجالاته المختلفة وما نتج عنه من قلب لموازين القطاع المالي وما جاء به من تقنيات حديثة، كما تتجلى أهميته في مواكبة ما يجري من تطورات عالمية ومدى مسايرة هذه التطورات من قبل الدول العربية.

أهداف الموضوع: نسعى من خلا هذه الدراسة بلوغ جملة من الأهداف، أهمها:

- معرفة أسباب الانتشار السريع للتكنولوجيا المالية في الدول الخليجية على غرار باقي الدول العربية؛
- توضيح معالم التكنولوجيا المالية في الدول الخليجية والمستويات التي وصلت إليها؛
- التعرف على أي من الدول الخليجية بالضبط احتضنت التكنولوجيا المالية والمشاريع التي تخطط لها في إطار ذلك؛
- أخذ تجارب الدول الخليجية بعين الاعتبار ودراستها قبل وصول الظاهرة لباقي الدول العربية.

المحور الأول: مجالات التكنولوجيا المالية وتطورها

1- تعريف التكنولوجيا المالية:

وردت تعاريف عديدة للتكنولوجيا المالية FinTech" منها أنها الابتكار المالي التقني الذي قد يؤدي إلى ابتكار جديد في نماذج الأعمال أو التطبيقات أو العمليات أو المنتجات أو الخدمات المرتبطة بها ما سينعكس بأثر مادي على الأسواق والمؤسسات المالية وتوفير التمويل[1].

عرّفت كذلك على أنها صناعة إقتصادية تتكون من شركات تستخدم في نشاطها التكنولوجيا من أجل صنع أنظمة مالية أكثر كفاءة، فهي جزء حيوي ناجم عن تقاطع الخدمات المالية وقطاع التكنولوجيا حيث تركز هاته الشركات على التكنولوجيا ودخول السوق من خلال منتجات وخدمات مبتكرة لا يقدمها اللاعبون التقليديون[2].

منظور آخر يراها عبارة عن تطور في الخدمات المالية بقيادة التكنولوجيا حيث هنالك تغيرات في توقعات العملاء، وتوافر التمويل مع زيادة دعم الحكومات والهيئات التنظيمية [3].

2- مجالات التكنولوجيا المالية:

قاعدة عملاء صناعة التكنولوجيا المالية أضحت واسعة وعميقة الجذور، ذلك نظرا للمنتجات التي تقدمها حيث تتسم في مجملها بالتنافسية العالية، فهي سهلة الإستخدام وشفافة وفعالة وآلية بنفس الوقت [4]، تغطي هاته التكنولوجيا المالية على نطاق واسع المجالات التالية:

2-1. الخدمات المصرفية Banking:

حتى وقت قريب كانت الشركات الناشئة في إطار التكنولوجيا المالية ينظر إليها على أنها تهديد للبنوك، فلها القدرة على إضعاف ولاء عملائها من خلال توفير مزيد من الخصوصية لهم والشفافية والتجارب الجذابة، لكن الصناعة المصرفية استجابت لهاته التغيرات بإيجاد حلول خاصة بهم وحماية موقفها بالسوق. مع ذلك فدخول لاعبين كثر ألزمها على احتضان هذه التكنولوجيات محاولة منها تحديث منظومتها والبقاء على صلة بالمستجدات الخاصة بنشاطاتها [5].

تتجلى التكنولوجيا المالية من خلال المجال المصرفي في الآتي [6]:

- التمويل الشخصي: حيث يتم رصد الإنفاق، والادخار، والائتمان، وكذا الالتزامات الضريبية من خلال الخدمات التقنية وتوفير قاعدة بيانات للعميل.
- المدفوعات/ المعاملات: حيث تعمل التكنولوجيا المالية على تقديم خدمات تحويل مختلف القيم بأي وقت وأي حجم عبر العالم من خلال شركات عملها الأساسي، فهي بذلك تقنيات توزيعية آمنة ودقيقة بناء على العملات المشفرة وسلاسل الكتل.
- الإقراض: تستخدم التكنولوجيا في النظام الأساسي لشرائح العملاء الجدد والحاليين، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، باستخدام تحليل البيانات الكبرى.

2-2. التأمين INSURTECH

تساهم التكنولوجيا المالية في سرعة تطور صناعة التأمين وفق مختلف مراحلها من خلال:

- منتجات ذات حلول إبتكارية: باستخدام تحليل البيانات وانترنت الأشياء IoT والذكاء الاصطناعي حيث تولدت منتجات تأمينية وفق الطلب من خلال منصات P2P للتأمين.

- منصات للتوزيع الرقمي.

2-3. إدارة الأصـــول والثروات

- التوزيع: بتقديم خدمات الثروات وإدارة الاستثمارات للأفراد عبر منصات تشتمل على واجهات بسيطة.
- الإستشارة والنصح: بتقديم عروض تستخدم اللوغاريتم لعرض نصائح عملية.
- Robo advisor المستشار الآلي: يقدم الاستشارات مكان المستشارين التقليديين ذوي التكلفة العالية.
- إدارة المحافظ: باستخدام الذكاء الإصطناعي والتعلم الآلي(ML) Machine learning تقوم بإدارة محافظ العملاء.

2-4. مجالات أخرى

- أسواق رأس المال: بتوفير أشكال أخرى من الوساطة المالية المحتكرة مـــن قبـــل البنـــوك وشـــركات الوساطة.
- Business-to business(B2B): تعمل التكنولوجيا المالية على إيجاد حلول خدماتية تكنولوجية موجهـــة بشكل خاص للشركات والمؤسسات المالية مثل: البرامج المستعملة في العمليات المالية والتي تدعم الأمـــن المالي للعملاء مثل سلسلة الكتل.
- Regtech التكنولوجيا التنظيمية: تسهل وتحسن التوافق التنظيمـــي باســـتغلال التكنولوجيـــات الجديـــدة كتحليل البيانات الضخمة و Machine learning (ML) [7].

3- تطورات التكنولوجيا المالية بالعالم:

3-1. عوامـــل التطور السريع للتكنولوجيا المالية[8]:

ترجع أبرز العوامل التي ساهمت في احتضان التكنولوجيا المالية بالعالم واتســـاع اســـتيعاب مســـتجداتها للعوامل التالية:

✓ التطور التكنولوجي: أبرز ما ميز التكنولوجيا المالية هو عدم وجود قيود وضـــعية يمكـــن أن تعرقـــل تقدمها وفي ظل التطور التكنولوجي ساهم ذلك في زيادة وتيرة هذا التقدم والتقبل، فأبرزت إمكانات جديـــدة لها القدرة على التكيف كما ساهم انخفاض تكلفة التكنولوجيا في تعزيز هذا النمو، حيث انخفضت بمقـــدار 31 % على مدار 10 سنوات الماضية، فالتكنولوجيا الجديدة قادرة على تحســـين مرونـــة عمـــل أنظمـــة مؤسسات كالبنوك مثلا.

✓ توافر التمويل: أصبحت هنالك سهولة في الوصول للتمويل ما يمكن رواد الأعمال والمؤسسين من بدء مشاريع جديدة، حيث بلغت قيمة استثمارات رأس المال المخاطر مـــا قيمتـــه 13,6 مليـــار دولار علـــى المستوى العالمي عام 2016.

✓ تغير توقعات العملاء: وتغير طلباتهم على الخدمات الرقمية ما يدعو لإيجاد حلول ابتكارية من طـــرف اللاعبين التقليديين مثل شركات التكنولوجيا المالية، حوالي 63,1 % من المستهلكين عبر العـــالم يقبلـــون على استخدام منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية.

✓ الدعم التنظيمي: فالحكومات والسلطات التنظيمية بدعمها لهذا النوع من التكنولوجيات تساهم في خفض الحواجز أمام مستثمريها فبعض الحكومات اعترفت بالدور الهام لشركات التكنولوجيا المالية في تسهيل واستكمال الأدوار التقليدية لشركات الخدمات المالية، ففي 2016 الحكومات من خلال خمس دول أعلنت عن تطوير برامج Sanbox مختبرات تنظيمية على مستواها.

3-2. الإستثمارات العالمية بالتكنولوجيا المالية:

حسب آخر التقارير من المتوقع أن يظل سوق التكنولوجيا العالمية قوياً خلال الفترة المتبقية من عام 2018، وسوف يستمر ظهور أبرز اللاعبين في مجال المدفوعات والإقراض في الأسواق الأكثر نضجاً، مع تركيز جهود النمو الاستثمارية على توسيع نطاق منتجاتهم وخدماتهم عبر العالم.

كما من المتوقع أن تنمو الاستثمارات في تكنولوجيا التأمين insurtech وتكنولوجيا التنظيم regtech على مدى الأشهر الستة المقبلة من 2018، بالإضافة إلى الاستثمارات في تقنيات التمكين مثل AI الذكاء الاصطناعي و RPA أتمتة العمليات الروبوتية و blockchain سلسلة الكتل، ومن المرجح أن تستمر المعاملات البنكية المفتوحة في تحقيق مكاسب في جميع أنحاء العالم – بما في ذلك آسيا، حيث نشرت هيئة النقد في هونغ كونغ (SAR) مؤخراً إطار عمل API المفتوح الخاص بها.

من المتوقع أيضًا أن تكون هناك زيادة في عروض B2B سواء من الشركات المتخصصة أو من الشركات التقليدية التي طورت منتجات رقمية ناجحة وعرضها على المؤسسات المالية الأخرى كفرصة لإنشاء تدفق جديد للإيرادات [9].

نتتبع تطور حجم هذه الاستثمارات من خلال الصفقات المحققة على الشركات الناشئة في إطار التكنولوجيا المالية خلال السنوات الأخيرة كما في الشكل أدناه:

الشكل رقم 01: إجمالي الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية (2014- جوان 2018)

(مليار دولار أمريكي)

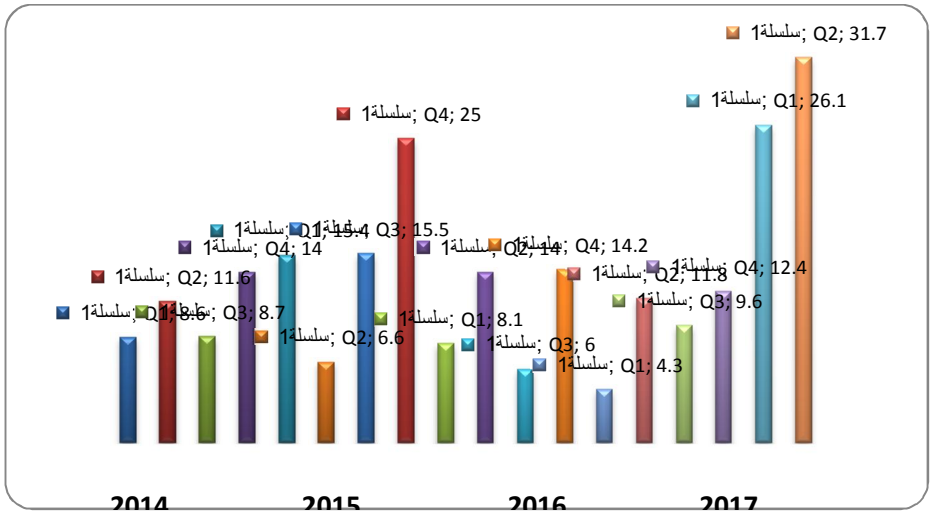

Source: KPMG, «Pulse of fintech 2018 the», Biannual global analysis of investment in fintech, 31 July 2018, p08, date of view: 17/01/2019, online: https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/xx/pdf/2018/07/h1-2018-pulse-of-fintech.pdf

الشكل يبين إجمالي حجم صفقات الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية، حيث تضم هذه الاستثمارات كل من: رؤوس الأموال المغامرة (CV) التي تستثمر في التكنولوجيات الجديدة بغية الربح، رؤوس الأموال الخاصة (PE)، والاستثمارات الناجمة عن عمليات الدمج والإستحواذ (M&A)، تبرز قراءة البيان أن إجمالي هذه الصفقات الاستثمارية بشكل عام تبرز تطورا ونموا ملحوظا من خلال كل رباعي بدءا من سنة 2014، عرف الربع الرابع من سنة 2015 تطورا ملحوظا بلغ قرابة 25 مليار دولار وهو الأعلى خلال تلك الفترة لغاية دخول عام 2018 الذي حقق صفقات هي الأكبر حجما حتى الآن وذلك خلال السداسي الأول منه بلغت مجمل هذه الصفقات ما يقدر بـ 31.7 مليار دولار أمريكي، تبين لنا الأرقام الحالية النمو الذي وصلت إليه التكنولوجيا المالية من خلال هؤلاء اللاعبين الجدد.

المحور الثاني: عوامل ساعدت على الاستيعاب السريع للتكنولوجيا المالية بدول الخليج

لحد الآن لم تقم دول مجلس التعاون الخليجي بتأسيس أنظمة بيئية خاصة بتقنيات التكنولوجيا المالية ومع ذلك، يمكن أن يتغير ذلك قريبًا إذ تتوفر بها عناصر التصميم الأربعة الرئيسية اللازمة للنظم البيئية للتكنولوجيا المالية، وهي: بيئة الأعمال (الوصول إلى الأسواق)، الدعم الحكومي (التنظيمي)، الوصول إلى رأس المال والخبرات المالية. علاوة على ذلك، يظهر إجماع بين الحكومات والمؤسسات المالية على أن رعاية هذه النظم البيئية مهمة ومفيدة للمنطقة. في الواقع، هناك بالفعل بعض قصص النجاح في دول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تدعم الحاضنات وصناديق وبرامج تنمية المشاريع، مراكز الابتكار، إنشاء ونمو رواد الأعمال المحليين[10].

1. عوامل شجعت دول الخليج على الاستيعاب السريع للتكنولوجيا المالية:

1-1. الأزمة النفطية وتبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي:

اقتصاديات الدول الخليجية كما هو معلوم تعتمد بشكل كبير على النفط، والأزمة النفطية الاخيرة التي تسببت في انخفاض أسعار البترول جعلت الدول النفطية تعيد حساباتها لعدم الوقوع في هكذا أزمة مرة أخرى، والحل الوحيد هو تبني استراتيجيات تعتمد على التنويع الاقتصادي.

فيشكل قطاع النفط ما نسبته 43% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية و 34 % من نمو الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات، وهذا يعني أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على آفاق البلدين على حد سواء فالتنويع هو القوة، لذلك تتحرك كلتا الدولتين على هذا النحو. في حالة المملكة العربية السعودية، يظهر الاتجاه صراحة في وثيقة الرؤية السعودية 2030؛ بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فهو برنامج رؤية الإمارات 2021. تكمن التقنية في قلب هذه العروض للتنوع، وقد أظهرت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية نفسها حريصة على تعزيز الحلول التكنولوجية وزيادة الرقمنة حيث تناسب أهدافها الوطنية الأوسع. علاوة على ذلك، قد يكون تأثير تبني التقنيات التي تعتمد عليها الخدمات المالية مثل: الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، كبيراً حيث سيزيد من معدلات النمو الاقتصادي في منطقة الخليج بشكل كبير قد يبلغ إضافة 215 مليار دولار أمريكي و 182 مليار دولار من القيمة المضافة السنوية وهو ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي الخام لاقتصادات المملكة العربية

السعودية والإمارات العربية المتحدة مثلا، على التوالي، بحلول عام 2035، لذلك من السهل معرفة السبب في أن المنظمين في أغلب الدول الخليجية منفتحون على الحلول التكنولوجية المشجعة [11].

1-2. الاهتمام الكبير بالمدفوعات عبر الهاتف المحمول:

هناك تغيير أكثر إلحاحاً قيد التنفيذ في المدفوعات عبر الهاتف المحمول، وهي مفيدة بشكل خاص للسكان غير المتعاونين في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، حيث يكون تغلغل الهواتف الذكية والإنترنت مرتفعًا وتتحرك الدولتان نحو المجتمعات غير النقدية. إن الجيل الشاب المولع بالتكنولوجيا في هذه المنطقة يتعامل مع محافظ الهاتف المحمول: هناك حاليا قيد الاستخدام في الإمارات العربية المتحدة (على سبيل المثال Apple Pay و Samsung Pay وEmirates NBD Pay) مع مشروع إطلاق محفظة الإمارات الرقمية في وقت لاحق من هذا العام (2019)، كما انضم بنك المشرق في دبي إلى برنامج AliPayلتقديم خدمة Mashreq Pay فالنمو في هذا المجال كان سريعا.

شهدت المملكة العربية السعودية زيادة في مدفوعات الهاتف المحمول بنسبة 27٪ في عام 2016 مقارنة بالعام السابق، أما الإمارات العربية المتحدة، كان 21٪ ، ففي كلا البلدين، ساعد نهج التطلع إلى الأمام الذي اتخذته الهيئات التنظيمية في دفع العملية، ويبدو أن النمو سيستمر بحلول عام 2022، حيث تشير الأبحاث إلى أن سوق المحفظة المتنقلة في الإمارات العربية المتحدة وحدها من المتوقع أن تتجاوز 2.3 مليار دولار أمريكي، وشهدت المملكة العربية السعودية معاملات الدفع عبر الهاتف المحمول بقيمة 136 مليون دولار أمريكي في عام 2016؛ ومن المتوقع أن تصل إلى 1.9 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2021، مع حوالي 2.7 مليون مستخدم. كما تشير الأبحاث إلى أن التحول إلى المدفوعات الرقمية من شأنه أن يولد حوالي 6.7 مليار دولار أمريكي من المدخرات سنوياً في العاصمة الرياض وحدها فحوالي نصف ذلك فقط سيفيد الشركات، في حين أن معظمها من الباقي سيفيد الحكومة؛ أين سيوفر المستهلكون حوالي 300 مليون دولار أمريكي، فذلك يعتبر فرصة واضحة للبنوك والشركاء الآخرين في هذا المجال[12].

1-3. قوة اقتصادية وقاعدة بشرية شابة:

مجلس التعاون الخليجي هو مجموعة سياسية واقتصادية من الدول العربية في الخليج العربي وتشمل أعضائها البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والكويت. هذا الجزء من العالم العربي يصنف ضمن أكبر 10 اقتصادات، أكبر من الهند، روسيا والبرازيل.

تحتل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين الدول الخمس الأولى عالمياً في معدلات انتشار الهواتف الذكية، حيث تتجاوز ثلثلي أعمار سكانها ما بين 15 و 24. ويمثل هذا الجزء من الفئة العمرية الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي الاكثر فئة مستهدفة من قبل المؤسسات المالية[13].

1-4. رأس المال البشري:

إن رأس المال البشري في أي نظام بيئي للأعمال أمر ضروري؛ هو الأصل الحقيقي الذي يمكن استخدامه لتقدم صناعة كاملة، فقوة العمل المحلية ثنائية اللغة في دول الخليج هي واحدة من العوامل الأكثر تشجيعا للانفتاح على ما يجري من تطورات بالاقتصاديات الغربية، فدول مجلس التعاون الخليجي ذات مهارات اتصال عالية في اللغة الإنجليزية تحدثا وكتابة.

1-5. قاعدة كبيرة من عملاء التجزئة:

دول مجلس التعاون الخليجي لديها قاعدة كبيرة من عملاء التجزئة تقبل التقنيات المالية الجديدة، على سبيل المثال، حققت مواقع التجارة الإلكترونية مثل Groupon Dubizzle و MarkaVIP نجاحًا كبيرًا، كما تتمتع المنطقة أيضًا بصناعة خدمات مالية قوية ترغب في الاستفادة بسرعة من التطورات المحلية والغربية الخاصة بالتكنولوجيا المالية[14].

1-6. مستقبل القطاع المصرفي في ظل التكنولوجيا المالي:

بدأت البنوك الخليجية مؤخرا تدرك المخاطر المحتملة والفرص الناتجة عن تطور التكنولوجيا المالية، وبحسب تقرير لعبة التكنولوجيا المالية للدول الخليجية للعام 2017 لإيرنست آند يونغ، فإن 42% فقط من البنوك الخليجية التي شاركت في الاستبيان كانت على معرفة جيدة بقطاع التكنولوجيا المالية، بينما شكك 93% من البنوك الخليجية بإمكانية تأثير شركات التكنولوجيا المالية على أعمالها في المدى القصير، وبنفس الاستبيان، توقع 86% من البنوك الخليجية أن حجم الأنشطة الذي قد تخسره البنوك الخليجية لصالح شركات التكنولوجيا المالية لن يتعدى 15% من أنشطة البنوك في السنوات الخمس القادمة، معتقدين أن تحويل الأموال والوساطة المالية ستكون من أبرز الأنشطة التي من المرجح أن تتأثر، وبالتالي فإن البنوك الخليجية مدركة للمخاطر التي تفرضها التكنولوجيا المالية، فكلما أسرعت البنوك الخليجية بفهم المخاطر المحتملة من التكنولوجيا المالية، كلما كان ذلك أفضل ليكون بمقدورها اتخاذ التدابير الدفاعية أو وضع استراتيجيات للتعاون مع شركات التكنولوجيا المالية الجديدة[15].

2. اهتمام المؤسسات المالية في مجلس التعاون الخليجي بالاستثمار بالتكنولوجيا المالية:

مس استطلاع 200 مؤسسة مالية من مالكي القرارات في مجلس التعاون الخليجي حيث بين 80٪ من المستطلعين أن الاستثمار في التكنولوجيا المالية يُعتبر طريقة لخفض النفقات العامة على المدى الطويل، ولفهم مدى أهمية الاستثمار في التكنولوجيا المالية لهذه الشركات، حُدد متوسط المبلغ بالدولار الذي كانوا يخططون لوضعه في الميزانية لتنفيذ التقنيات المالية حيث يمثل الأفراد الذين شملهم الاستطلاع بميزانية مشتركة تبلغ 425.5 مليون دولار تتألف من ميزانيات تكنولوجيا المعلومات التي تتراوح بين 750،000 دولار إلى 25 مليون دولار، وكانت نتيجة الاستطلاع أن 86٪ من المؤسسات المالية ستنفق أكثر من 1 مليون دولار على التكنولوجيا المالية في العام المقبل (2019)، باستثناء شركات التأمين في المنطقة فهي لا تنفق بقدر ما تنفق باقي مؤسسات الخدمات المالية في مجال التكنولوجيا، فتحليل الميزانيات للمؤسسات المالية، استأثر منه القطاع المصرفي ككل 69 ٪ من الميزانية مجتمعة، ويسعى

قطاع التأمين إلى إنفاق 16٪ على التكنولوجيا والخدمات المالية لوحدها استحوذت على 15٪ من النفقات المخطط لها[16].

الشكل رقم 02: متوسط ميزانية تقنية المعلومات السنوية للمؤسسات المالية بدول الخليج

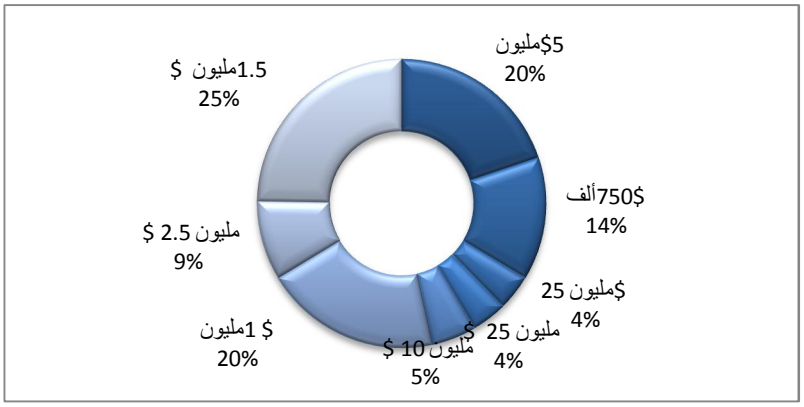

NASEBA Report, « Financial Technology in GCC 2017/2018 Demands », p 5, online: Source: http://naseba.blob.core.windows.net/img/Fintech/FINTECH_IN_THE_GCC_17-18.pdf

فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية ومواعيد شراء حلول وتقنيات التكنولوجيا المالية، تتطلع غالبية المؤسسات المالية لمنطقة الخليج إلى تطبيق حلول التكنولوجيا المالية في إطار زمني مدته تتراوح بين 6 إلى 12 شهرًا هذا بسبب التعقيد الذي ينطوي عليه تنفيذ حلول جديدة، مثل سلسلة الكتل والذكاء الاصطناعي بنسبة 42 % أما حوالي 30 % منهم يُقدرون المدة إلى سنة فما فوق.

الشكل رقم 03: الإطار الزمني المتوقع لشراء تقنيات التكنولوجيا المالية

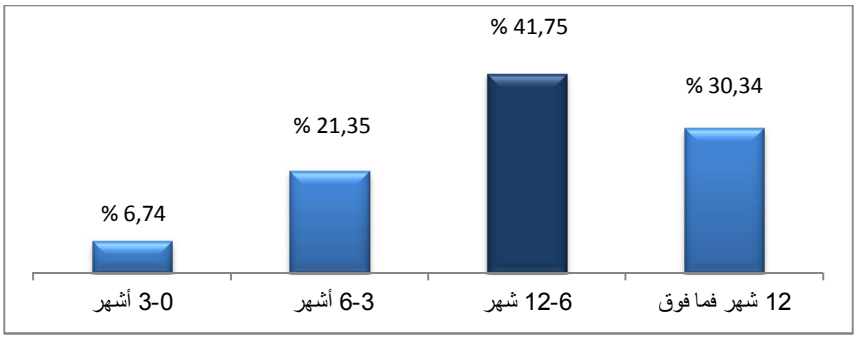

Source: NASEBA Report, op.cit, p 7.

أما فيما يخص عملية اقتناء هذه الحلول سواء على المستوى المحلي أو الدولي، مس الاستطلاع 50 شركة تكنولوجيا مالية رائدة إن كانوا مهتمون بممارسة هذا النوع من الأعمال في منطقة الشرق الأوسط، وكيفية اقترابهم من هذا السوق، قال 83٪ من البائعين إنهم مهتمون بممارسة الأعمال التجارية في المنطقة في حين قال 17٪ من هذه المجموعة إن المنطقة محتملة في المستقبل، ولكن ليس لها مصلحة فورية[17].

المحور الثالث: مشاريع احتضان التكنولوجيا المالية بدول الخليج

دول مجلس التعاون الخليجي منفتحة للغاية على التعاون الدولي عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا المالية، حيث وقعت كل من أبو ظبي والبحرين اتفاقيات مع هيئة النقد السنغافوري (MAS) لتعزيز التعاون الأوثق بشأن التطورات والمبادرات التي تعزز روح المبادرة الخاصة بشركات التكنولوجيا المالية، وتدعم الابتكار في الخدمات المالية، كما شارك مركز دبي المالي العالمي (DIFC) في مجلس الإمارات – لكسمبورج

للتعاون وتطوير الصيرفة الإسلامية والتمويل، الهدف الأساسي منه تعزيز الارتباطات مع خبراء الصناعة لتبادل الأفكار حول التطور المالي الإسلامي وتأثير التكنولوجيا المالية[18].

حيث تعتبر الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين من أكثر الدول الخليجية اهتماما بالتكنولوجيا المالية والتي اتخذت اجراءات سريعة في إطار ذلك.

1. المملكة العربية السعودية:

- قامت المملكة العربية السعودية بإنشاء صناديق رمل تنظيمية، Regulatory Sandbox وهذا الصندوق أو الوعاء مكان "افتراضي" لتوفير اطار قانوني مؤقت لتأهيل فئة المبدعين من أصحاب المشروعات التقنية الابداعية للحصول على الموافقة الرسمية، ولاحقا، يتم منحهم الترخيص القانوني لممارسة الأعمال والخدمات بصفة رسمية معترف بها[19]. فهو مساحة يمكن اختبار العروض فيها مجاناً للقيود المعتادة للتكنولوجيا المالية في العديد من المجالات المبتكرة.
- في فيفري 2018، قدمت مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) صندوق رمال يمكن فيه للبنوك أن تجرِّب حل "blockcin" الخاص بشركة التكنولوجيا الأمريكية Ripple في الولايات المتحدة من أجل عمليات نقل منخفضة التكلفة عبر الحدود.
- في ماي 2018، أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن إطلاق الفوترة الإلكترونية على مستوى البلاد يسمى Esal (من خلال SADAD نظام الدفع) لتعزيز عدد المعاملات المالية الرقمية وجعل اقتصاد البلاد أكثر قدرة على المنافسة، حيث تستخدمه الشركات والهيئات الحكومية، وقد وقعت العديد من الشركات الخاصة للانضمام إليه، بما في ذلك البيع بالتجزئة، التأمين والرعاية الصحية والخدمات اللوجستية. وتلاحظ مؤسسة النقد العربي السعودي أن" Esal يمتد بالكامل لدورة حياة الفاتورة – من وقت تحرير الفاتورة إلى تسوية الفاتورة". هذا يضيف رؤية للمبيعات، أتمتة التسويات، ويحسن الإدارة المالية. ومن المرجح أن تفعل أكثر من ذلك بكثير في المستقبل نظرا أن SAMA تخطط لإضافة وظائف أخرى[20].
- أعلن كل من مصرف الإمارات المركزي وسلطة النقد العربي السعودي عن خطط لاستخدام تقنية blockchain إصدار عملة رقمية مقبولة في المعاملات عبر الحدود بين البلدين.[21]

2. الإمارات العربية المتحدة:

- أطلق سوق أبو ظبي العالم (المركز المالي الدولي في أبو ظبي) برنامج التسريع الخاص به في نوفمبر 2016، والذي أطلق عليه اسم المختبر التنظيمي RegLab الذي يسمح للمشاركين تطوير واختبار وانتاج منتجاتهم وخدماتهم المتصلة بالتكنولوجيا المالية ضمن بيئة آمنة ومُحكمة تتمتع بضوابط وتشريعات محددة دون التعرض لأي أعباء تنظيمية أخرى، حيث يمنح المشاركين فترة عامين لتطوير واختبار منتجات التكنولوجيا المالية[22].
- من المؤكد أن أهمية التكنولوجيا المالية لم تمر دون أن يلاحظها المنظمون، في الإمارات العربية المتحدة، أطلق مركز دبي المالي العالمي برنامج FinTech Hive عام 2017، وهو برنامج تسريع يوفر

منصة لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، مع مبادرات مماثلة في البحرين وأبو ظبي، كما أن هيئة الخدمات المالية في دبي هي أيضا في طور تطوير بيئة إشرافية للمساعدة في تطوير التكنولوجيا المالية[23].

- مبادرات Blockchain: سلسلة الكتل أصبحت بالغة الأهمية في عالم التكنولوجيا المالية ومن المتوقع أن يؤدي نظام دفتر الأستاذ المفتوح إلى إحداث ثورة في العديد من الصناعات، بما في ذلك قطاع التمويل، تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من الشركات الرائدة في البلاد التي تستخدم تكنولوجيا blockchain من خلال استراتيجية Blockchain الوطنية، تخطط حكومة الإمارات العربية المتحدة لتكون بلا ورق بحلول عام 2020. وهذا سيجعل التقنية أكثر انتشارًا، مع العديد من المنظمات التي تحاول إيجاد أفضل الطرق للاستفادة منها[24]. حيث ستشترك الاستراتيجية في نصف معاملات الحكومة التي ستستخدم منصة Blockchain بحلول عام 2021، والذي من المتوقع أن يوفر 3 مليار دولار أمريكي سنويا، وقد بدات دبي بالفعل في استخدام blockchain بالقطاع الحكومي ومن المتوقع بحلول عام 2020 سيتم استخدامها في جميع مدفوعات الفواتير، طلبات التأشيرات وتجديد التراخيص، فضلا عن الرعاية الصحية[25].
- المبادرات التشريعية: أكدت هيئة دبي للخدمات المالية وهي هيئة التنظيم المالي الرئيسية في دبي، أن شركات التكنولوجيا المالية قد تم إعدادها لتحقيق النجاح من خلال رخصة اختبار الابتكار، أو معدة تسريع حيث FinTech حيث تدرك السلطات أهمية الاستثمار في التكنولوجيا المالية وتبحث عن أفضل طريقة لتشجيع شركات FinTech على القيام بأعمال في دبي، وكذلك في المنطقة ككل[26].
- عمليات الدمج والاستحواذ: اندمج بنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول ليصبحا بنك أبوظبي الأول، ثاني أكبر بنك في دول مجلس التعاون الخليجي، ومع حدوث المزيد من عمليات الاندماج على مدار السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، فإن الحاجة إلى الاستثمار في التكنولوجيا الموحدة ستزيد[27].
- كما نظمت الإمارات ورشة عمل أكاديمي لريادة الاعمال والابتكار، وهو معسكر تدريب لبدء التشغيل الذي يمنح الفهم الأساسي لريادة الأعمال، كما يتم إدارة ورش عمل "الأفكار" حيث يقوم المشاركون بصياغة وتطوير أفكار تجارية ملموسة ويتم اختبار هذه الأفكار في بيئة افتراضية خلال فترة 12 أسبوعًا، وبمجرد أن يكون مقترح الأعمال جاهزًا للتنفيذ، تقوم الأكاديمية بتوزيع "منحة دراسية" من صندوق ممول من مانحين من القطاع الخاص للمساعدة في بدء العمل. كل عمل يتم احتضانها ضمن البرنامج لمدة عام واحد وتتلقى التوجيه من متخصص في الصناعة من قبل إماراتي ناجح أو غير إماراتي.

وفي مسعى تكميلي، يقوم مركز One-Stop في أكاديمية الإمارات العربية المتحدة بحملات توعية على مستوى القاعدة لتشجيع وإلهام المخترعين ورجال الأعمال الشباب، ويستهدف المدارس والجامعات والشركات التي اكتسبت كفاءات وإمكانيات، مع تحديد شبكة واسعة من المستثمرين المهتمين، فهذا النهج مهم لأنه يدرك مدى اتساع المشهد الواسع للتكنولوجيا المالية في الواقع، فالنظام البيئي للتكنولوجيا المالية هو أكثر من مجرد مطابقة الأفكار الواعدة للتمويل، بل تدور حول توليد أفكار مبتكرة من خلال التفاعل بين عناصر التصميم الأربعة للنظام البيئي للتكنولوجيا المالية ومشاركة العديد من أصحاب

المصلحة، بما في ذلك وسائل الإعلام، الجهات الفاعلة غير المصرفية والجامعات ومقدمي البرامج والبنية التحتية، وأصحاب رؤوس الأموال المغامرة[28].

• بتاريخ 28 أوت 2017، أبرمت هيئة دبي للخدمات المالية (DFSA) ولجنة الأوراق المالية والعقود الآجلة (SFC) في هونغ كونغ اتفاقية لإنشاء إطار للتعاون في مجال التكنولوجيا المالية، حيث تنص الاتفاقية على أن تتشارك كلتا الحكومتين معلومات حول التطورات والابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية في أسواقها، وتهدف الاتفاقية أيضاً إلى تشجيع كل من المنظمين على إحالة الشركات المبتكرة إلى أسواق بعضهما البعض وتزويدهم بالإرشادات التنظيمية، ويمثل الاتفاق الخطوة الأخيرة في خريطة طريق سلطة دبي للخدمات المالية لبناء إطار يدعم الابتكار في مركز دبي المالي العالمي، في أعقاب تطبيق اللوائح التي تضع نظامًا مُصممًا خصيصًا لمنصات التمويل الجماعي للقروض والاستثمار في الأول من أوت، وهو الأول في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي 24 مايو، أطلقت سلطة دبي للخدمات المالية رخصة اختبار الابتكار (ITL) وهي فئة خاصة من ترخيص الخدمات المالية التي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية بتطوير واختبار مفاهيم التكنولوجيا المالية المبتكرة من مركز دبي المالي العالمي.

• من جانبها، أنشأت SFC نقطة اتصال FinTech (FTCP) في مارس 2016 لتعزيز التواصل مع الشركات العاملة في تطوير وتطبيق التكنولوجيا المالية والتقنية التنظيمية في هونغ كونغ، حيث يعمل نظام FTCPعلى تسهيل فهم النظام التنظيمي الحالي في SFC مع تمكينه من البقاء على اطلاع بتطوير الصناعة المحلية[29].

• في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي، أخذت البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة زمام المبادرة في تبني التكنولوجيا المالية، على سبيل المثال، وضع بنك الإمارات دبي الوطني نفسه كشركة رائدة في مجال التكنولوجيا، حيث أطلق هذا البنك Future Lab، وأعلن التزامه باستثمار مليار درهم في هذا المجال، وأطلق فرعه مصرف الإمارات الإسلامي، رؤية "الرقمنة أو الموت"، كونه أول بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة يدعم كل من Apple Pay وSamsung Pay.

وخطى بنك المشرق بدبي خطوة أخرى إلى الأمام بتطوير محفظة "المشرق للدفع"، وهي محفظة متنقلة تم تطويرها بشكل طبيعي يمكن استخدامها لإجراء عمليات الشراء، كما أطلق البنك أول بنك رقمي في المنطقة، وهو المشرق Neo، وبدأ في استخدام الروبوتات لإدارة الحسابات[30].

3. البحرين:

• في البحرين، اللاعب الرئيسي في القطاع المصرفي الإسلامي في المنطقة، أعلنت ثلاثة بنوك في ديسمبر 2017 عن تأسيس شركة مخصصة للبحث وتطوير منتجات التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية[31]، حيث تم إطلاق أول اتحاد تكنولوجيا مالية إسلامية على مستوى العالم للبنوك الإسلامية في مملكة البحرين وتم تسميته "ALGO-Bahrain"، هدفه تسريع إطلاق حلول التكنولوجيا المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية، والمؤسسون هم مجموعة البركة المصرفية وبنك البحرين

للتنمية وبيت التمويل الكويتي– البحرين، وتستعد هذه المجموعة لاطلاق 15 منصة للتكنولوجيا المالية بحلول عام 2022 في جميع انحاء دول مجلس التعاون الخليجي[32].

- جوان 2017، أطلق مصرف البحرين المركزي صندوق الرمل التنظيمي Regulatory Sandbox الذي بمجرد الموافقة، يتم منح المتقدمين فترة محددة تصل إلى تسعة أشهر لتجربة حلول التكنولوجيا المالية الخاصة بهم، وحتى الآن، تم تفويض تسع شركات للمشاركة في المجال الرقابي التنظيمي الذي يشمل مجالات تبادل العملات الأجنبية، الإدماج المالي، إدارة الثروات، الإقراض البديل، تحليل البيانات الضخمة والاستشارية الروبوتية. الشركات هي شركات محلية وعالمية مقرها في الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة، ماليزيا، والهند[33].
- أطلق بنك البحرين للتنمية أول صندوق لرأس المال المخاطر بقيمة 100 مليون دولار لمساعدة الشركات الناشئة في المنطقة ودعم ريادة الأعمال، ويهدف طرح صندوق"الواحة" لدعم البيئة الحاضنة للمشروعات الناشئة والقائمة على التكنولوجيا ليس فقط في البحرين ولكن أيضًا في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وأن يجذب أيضا الأموال إلى المنطقة للمساعدة في تأسيس المزيد من الشركات الناشئة المبتكرة

فالبحرين تأمل في التحول إلى مركز للتكنولوجيا المالية، وافتتحت خليج التكنولوجيا المالية في العام الماضي لجذب الشركات الناشئة الواعدة إلى نظامها الاقتصادي لخلق وظائف مطلوبة بشدة. ومع ذلك، سيكون على البحرين التنافس مع مراكز منافسة في دبي وأبوظبي لجذب شركات التكنولوجيا المالية ذات الجودة العالية، وتأمل كلا من دبي وأبوظبي أن تثبت نفسها كمركز للتكنولوجيا المالية في المنطقة، وأن تضخ استثمارات في سوق التكنولوجيا المالية بقيمة 2 مليار دولار في منطقة الشرق الأوسط[34].

- إطلاق مشروع خليج البحرين للتكنولوجيا المالية Bahrain FinTech Bay في فيفري 2018، كشراكة بين القطاع الخاص والعام بين مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين وفرع البحرين لتحالف التكنولوجيا المالية التابع لسنغافورة، حيث يعتبر أكبر مركز مخصص للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتموقع في مبنى أركابيتا في خليج البحرين وسيمتد على مساحة أكبر من 10,000 قدم مربع، يضم مجموعة من المرافق المتطورة، ومساحات العمل الجماعي المجهزة بالكامل، بالإضافة إلى مناطق عامة، الأمر الذي سيجعله البيئة الإبداعية المثالية للشركات المحلية والدولية وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، كما سيشجع على التعاون بين المستثمرين، ورواد الأعمال، والجهات الحكومية والمؤسسات المالية. وسيقوم تحالف التكنولوجيا المالية بدمج خليج البحرين للتكنولوجيا المالية في العديد من منصات التكنولوجيا المالية، بما فيها منصات سلاسل الكتل الرقمية Blockchain، وتكنولوجيا التأمين، والتكنولوجيا التنظيمية وغيرها وتُوِّجَت مساعي خليج البحرين للتكنولوجيا المالية بقيام مصرف البحرين المركزي بإطلاق وحدة خاصة بالتكنولوجيا المالية وبيئة تجريبية رقابية لاختبار حلول التكنولوجيا المالية، بما يضمن دعم القطاع المالي لتبني خدمات التكنولوجيا المالية[35].

- دعم الحاضنات والمسرعات منذ 2014:

– مركز حاضنة الأعمال في البحرين – Bahrain Business Incubator Center: يركز على مساعدة رواد الأعمال في البحرين من خلال مساحات العمل المادية والمشورة والدعم الإداري؛

– Brinc: يوفر مسرع الأجهزة عبر إنترنت الأشياء (IoT) والأجهزة المتصلة، والطائرات بدون طيار، وشركات الروبوتات؛

– C5 Accelerate: شركة استثمار في التكنولوجيا تهدف إلى تعزيز نمو الشركات الناشئة من خلال برنامج تسريع الحوسبة السحابية؛

– CH9: مسرِّع أعمال يوفر ورشات عمل ومساحات عمل لدعم المشاريع الناشئة في البحرين؛

– Flat6Labs: مسرع بدء التشغيل الذي يوفر الاستثمارات في مرحلة البذور، والإرشاد، ومساحة العمل، والتدريب في منطقة الشرق الأوسط؛

– Nest: يوفر تمويلاً للبذور و السلسلة من النوع A للمشروعات الناشئة في التكنولوجيا المالية، الرعاية الصحية، المدن الذكية الناشئة؛

– Riyadat: بدأت الحاضنة لتشجيع ودعم الشركات الناشئة المملوكة للنساء في البحرين؛

– Rowad: تهدف رواد إلى مساعدة ودعم رواد الأعمال في البحرين في كل مرحلة من مراحل دورة الأعمال، بالإضافة إلى التدريب والحضانة، والإرشاد[36].

4. قطر:

أهم ما قامت به قطر في إطار تعزيز التكنولوجيا المالية في دولتها، إبرام شراكة بين مركز قطر للمال B-Hive لتطوير صناعة التكنولوجيا المالية، وتعتبر B-Hive منصة تعاونية إبداعية أوروبية للتكنولوجيا المالية تجمع بين البنوك الكبرى، وشركات التأمين وغيرهم للعمل معاً على برامج ابتكار مشتركة ولبناء جسوراً بين هذه الشركات الراسخة والشركات الناشئة، وتهدف B-Hive إلى تعزيز مركز بروكسل كبوابة ذكية لأوروبا والاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي لصناعة الخدمات المالية.

وستساعد هذه الشراكة في تسهيل التعاون في العديد من الجوانب، على أساس تعزيز فرص العمل وتبادل المعرفة، كما سيعمل الطرفان عن كثب لمناقشة أحدث الاتجاهات في التقنيات والتشريعات والبيانات المختلفة، بالإضافة إلى تنظيم نشاطات عالمية لتعزيز هذه الصناعة في الدولتين. كما تلحظ الاتفاقية مشاركة الطرفان في دعم تطوير المجتمعات المتصلة بالتكنولوجيا المالية، من خلال المشاركة مع المؤسسات الداعمة للشركات الناشئة، والمؤسسات المالية والهيئات التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم العمل على استكشاف مشاريع مشتركة محتملة، تركز على تطوير التكنولوجيات المالية، فضلاً عن تطوير برامج للتدريب وإدارة المواهب[37].

5. الكويت:

يعمل عدد صغير من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الكويت، ولا سيما في قطاع المدفوعات؛ حتى الآن، كانت هناك تطورات تنظيمية محدودة، للتصدي للتحديات القانونية والفرص

الجديدة الناشئة عن الثورة الرقمية، مثل اصدار الجمعية الوطنية الكويتية القانون رقم 20 لعام 2014 (بشأن المعاملات الإلكترونية) قانونET في جانفي 2015، والهدف من ذلك هو محاكاة عمليات المعاملات الورقية التقليدية في نظام رقمي منظم وفعال وآمن، حيث يحكم قانون ET العقود والاتفاقات الإلكترونية الإلكترونية، ويغطي المدفوعات الإلكترونية، ولا يُلزم أي شخص بقبول المعاملات الإلكترونية دون موافقته قد تكون الموافقة، في بعض الحالات، متضمنة في تصرفات الأفراد ومع ذلك، يجب أن تكون الموافقة على المعاملات الإلكترونية صريحة ولا لبس فيها فيما يتعلق بالهيئات الحكومية والسلطات الحكومية.[38]

خاتمة:

معظم الدول الخليجية وعلى رأسها الامارات المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين تتمتع بتطور تكنولوجي كبير قريب من مثيلاتها في الدول المتقدمة، كما تتمتع بقاعدة جماهيرية شابة محبة لتلقي خدمات مالية عبر التقنيات التكنولوجية، فهذه الدول متطورة في مجال الدفع الالكتروني عبر الاجهزة النقالة وممارسة للتجارة الالكترونية على غرار باقي الدول العربية، مما ساهم بشكل كبير في مسايرتها للتطورات العالمية التكنولوجية وتتبعها للأوضاع الاقتصادية خاصة في ظل الازمة النفطية الأخيرة، مما جعلها تخطو خطوات سريعة نحو التنويع الاقتصادي، فكانت سرعتها باستيعاب التكنولوجيا المالية مبررة، حيث أبرمت عدة اتفاقيات مع الدول الاجنبية لمتابعة التطورات في هذا القطاع المستحدث لتكون بنفس مستوى التطور الذي سيمس قطاع التكنولوجيا المالية بالدول المتقدمة، كما استوعبت ضرورة تنظيم العملية بطريقة رسمية حتى لا تخرج الامور عن السيطرة ويكبر بداخلها قطاع منافس للمؤسسات المالية التقليدية فكانت طريقة تبني قطاع التكنولوجيا المالية بدول الخليج سليمة وصحيحة لأن الدولة هي من استلمت زمام الامور وتكفلت بابرام الاتفاقيات ووضع مشاريع حاضنات ومسرعات الأعمال، كما أن البنوك أدركت خطورة إنشاء مؤسسات منافسة لها فبادرت هي الاخرى باتخاذ خطوات تجعلها شركا لا منافسا.

النتائج:

- التكنولوجيا المالية قطاع حديث أخذ موقعه ضمن اقتصاديات الدول المتقدمة وتلقى ترحيبا وتشجيعا في ظل التخوفات من مخاطره؛
- أغلب الدول الخليجية أدركت بسرعة أهمية قطاع التكنولوجيا المالية ورأت فيه مخرجا لها في ظل الأزمة النفطية الاخيرة؛
- ساعد تطور قطاع الدفع الالكتروني عبر الاجهزة النقالة بالدول الخليجية سرعتها في استيعاب التكنولوجيا المالية؛
- الخطوات التي اتخذتها الدول الخليجية لتبني قطاع التكنولوجيا المالية تتميز بالتنظيم الحكومي والرسمي مما سيقلل من سلبيات ومخاطر هذا القطاع عليها؛

– عربيا باستثناء الدول الخليجية ومصر ولبنان والاردن تبقى باقي الدول العربية بعيدة عن هذه التطورات المهمة التي تمس قطاع الخدمات المالية وعلى رأسها الجزائر.

قائمة الهوامش والمراجع:

[1]- John Schindler, "Fintech and financial innovation :Drivers and Depth" ,finance and economics discussion series, 7 Sep 2017, p02, online: HTTPS://PAPERS.SSRN.COM/SOL3/PAPERS.CFM?ABSTRACT_ID=3029731

[2]- Marco Giodana, "fintech sector: Business model analysis in the mobile payment area", Master thesis, april 2018, p14, online: https://webthesis.biblio.polito.it/7269/1/tesi.pdf

[3]- KPMG, "value of fintech", octobre 2017, p 06, online: https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/uk/pdf/2017/10/value-of-fintech.pdf

[4]-Fintech Consortium, EDB Bahrain and Bahrain Fintech Bay, «Bahrain Fintech Ecosystem Report 2018 », p 10, online: https://www.fintech-galaxy.com/storage/uploads/reports/2018/08/08/31b03ebdf443501b54fb107285a6da4f.pdf

[5]- Ibid ,p11.

[6] - KPMG,"Value of fintech" , op cit, p12.

[7]-Ibid ,p12 .

[8] -Ibid ,p14 .

[9]- KPMG, «Pulse of fintech 2018 the», Biannual global analysis of investment in fintech, 31 July 2018, p 07, date of view: 17/01/2019, online: https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/xx/pdf/2018/07/h1-2018-pulse-of-fintech.pdf

[10]- Daniel Diemers and other, « Developing a FinTech ecosystem in the GCC », Strategy & formerly Booz and *company,* Executive summary, 2015 ; online: https://www.strategyand.pwc.com/media/file/Developing-a-FinTech-ecosystem-in-the-GCC.pdf

[11]-OLIVER REPPEL and ROHIT MATHEW, « How Business Ecosystems Can Power Financial Services in the Middle East », Accenture report, 2018, p 06, online: https://www.accenture.com/t20181120T214005Z__w__/ca-en/_acnmedia/Accenture/Conversion-Assets/DotCom/Documents/About-Accenture/PDF/3/Accenture-Joined-Up-Ecosystems-Power-Financial-Services-Middle-East.pdf

[12] - OLIVER REPPEL and ROHIT MATHEW, p 11, op.cit.

[13] - NASEBA Report, « Financial Technology in GCC 2017/2018 Demands », p 02-03, online: http://naseba.blob.core.windows.net/img/Fintech/FINTECH_IN_THE_GCC_17-18.pdf

[14] - Daniel Diemers and other, p 10-11, op.cit.

[15]- RatingsDirect, « GCC Banks Should See A More Stable Financial Footing In 2018 », JANUARY 8, 2018, online: https://www.spratings.com/documents/20184/86957/GCC%20Banks%20Industry%20Report%20Card/64d97fb6-7b0d-443b-82d8-b84505e95a2a

[16]- ibid, p 05.

[17] - ibid, p 08.

[18]- NASEBA Report, p 02-03, op.cit.

[19]– عبد القادر ورسمه غالب، " صندوق الرمل "ساند بوكس" التنظيمي والبنوك المركزية"، مركز ابحاث فقه المعاملات الاسلامية، على الخط https://www.kantakji.com/monetary-policy/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%84-%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%AF-%D8%A8%D9%88%D9%83%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9.aspx

[20] - OLIVER REPPEL and ROHIT MATHEW, p 07, op.cit.

[21]- Rajeev Patel, « Fintech: Don't be analogue in a digital world », Deloitte | A Middle East Point of View, Spring 2018, online: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/xe/Documents/About-Deloitte/mepovdocuments/mepov25/fintech_mepov25.pdf

[22]– سوق أبو ظبي العالمي، " سوق أبوظبي العالمي يطلق المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية"، على الخط
https://www.adgm.com/media/85828/20161102-media-rel-adgm-launches-its-fintech-reglab-arabic.pdf
[23]- Rajeev Patel, op.cit.
[24]- NASEBA Report,op.cit.
[25]- OLIVER REPPEL and ROHIT MATHEW, p 12, op.cit.
[26]- NASEBA Report, op.cit.
[27]- NASEBA Report, « Financial Technology in GCC 2017/2018 Demands », p 02-03, online: http://naseba.blob.core.windows.net/img/Fintech/FINTECH_IN_THE_GCC_17-18.pdf
[28]- Daniel Diemers and other, p 10-11, op.cit.
[29]- The Dubai Financial Services Authority, «DFSA and Hong Kong's SFC sign FinTech Cooperation Agreement », 28 August 2017, online:
http://dfsa.complinet.com/net_file_store/new_rulebooks/d/f/DFSA_signs_FinTech_MoU_with_HK_SFC_28_Aug_2017.pdf
[30]- Rajeev Patel, op.cit.
[31]- ibid.
[32]- ALGO BAHRAIN, «The World's First Fintech Launching Shari'a compliant FinTech solutions Consortium of Islamic Banks", online: http://algobahrain.com/#WhatWeDo%20
[33] -Fintech Consortium, EDB Bahrain and Bahrain Fintech Bay, «Bahrain Fintech Ecosystem Report 2018 », p 39, online:
https://www.fintech-galaxy.com/storage/uploads/reports/2018/08/08/31b03ebdf443501b54fb107285a6da4f.pdf
[34]– تسنيم نظير، "بنك البحرين للتنمية يطلق صندوق لرأس المال المخاطر بقيمة 100 مليون دولار"، موقع الأعمال FORBES، 28-07-2018، على الخط
https://www.forbesmiddleeast.com/بنك-البحرين-للتنمية-يطلق-رأس-مال-المخا
[35]– مجلس التنمية الاقتصادية، "نمو واعد"، التقرير السنوي 2017، البحرين، ص 30، على الخط
https://www.bahrainedb.com/EDB_AnnualReport_2017/assets/img/pdf/EDB_Annual_Report_2017_ar.pdf
[36]- Fintech Consortium, EDB Bahrain and Bahrain Fintech Bay, p 43, op.cit.
[37]– مركز قطر للمال، "شراكة بين مركز قطر للمال و B-HIVE لتطوير صناعة التكنولوجيا المالية"، 2018/10/28، على الخط
http://www.qfc.qa/ar/MediaCenter/News/Pages/bhive-fintech-partner.aspx
[38] - Clifford Chance, « FINTECH IN THE MIDDLE EAST », London , OCTOBER 2017, online:
https://financialmarketstoolkit.cliffordchance.com/content/micro-facm/en/financial-markets-resources/resources-by-type/thought-leadership-pieces/fintech-in-the-middle-east/_jcr_content/parsys/download/file.res/Fintech%20in%20the%20Middle%20East.pdf